

بقعة أمن

نصرالله ومراكمة الردع التحذيري برا وجوا

حسين حمود

حملت المقابلة التلفزيونية الأخيرة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في شكلها ومضمونها، مفاجآت «استراتيجية» جديدة وفق أسلوب مراكمة الردع الذي تعتمده المقاومة في مواجهة العدو «الإسرائيلي».

في الشكل، بدا أنّ السيد نصرالله أراد أن تكون المقابلة تحت عنوان أساسي واحد وهو تحذير «إسرائيل» من مغبة الإقدام على أية مغامرة عسكرية ضد لبنان، مستفيدة من الأجواء العدائية لبعض الأنظمة العربية، وفي طليعتها السعودية، ضد حزب الله ووصمه بالإرهاب. الأمر الذي لم تستطع معه قيادات العدو من كتم بهجتها العارمة بهذا الوصف، فسارت فور صدوره إلى التهليل له واعتباره «تطوراً هاماً ومدمشاً»، بحسب تعبير رئيس الحكومة «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو، تعليقا على قرار دول مجلس التعاون الخليجي.

أما رد السيد نصرالله فجاء أكثر دهاءً، وأربك مستويين السياسيين والعسكريين «الإسرائيليين»، وهما نخصان بإصغاء شديد إلى كلام السيد نصرالله خلال مقابله التلفزيونية. فقد أعلن السيد نصرالله قبل كل شيء عن مراكمة عناصر الردع «الاستراتيجي» الذي يتجاوز وظيفته ودوره في منع «إسرائيل» من شنّ أيّ عدوان على لبنان إلى ما هو أخطر وأوسع وهو الاعتراض على خنقها وحتى مصرها على الخارطة السياسية كـ«دولة»، من خلال الكشف عن قائمة الأهداف التي ستنازل منها المقاومة في أيّ حرب مقبلة، ومن هذه الأهداف المعامل البيولوجية العسكرية والمفاعلات النووية ومخزونها، إضافة إلى قدرة صواريخ المقاومة على الوصول إلى أيّ هدف تريده على طول مساحة الكيان الغاصب. هذا هو المعلن حتى الآن، وبديهي أن تكون لدى المقاومة مفاجآت أخرى كبيرة، والتي قد تعلن في وقت لاحق أو خلال احتدام الميدان.

وتقول أوساط سياسية في تحليلها لكلام السيد نصرالله وأسلوبه في التكلف عن قدرات المقاومة العسكرية، أنّ الأمين العام لحزب الله أراد في حديثه التلفزيوني أن يخاطب العقل «الإسرائيلي» على مستوى القيادة والرأي العام، وتحذيره من مغامرات عسكرية غير محسوبة الجدوى والنتائج، مستحوذاً بذلك على عنصر ردع جديد، و«تفجير» للكيان في آن واحد وهو «تكوين عامل ضغط شعبي شديد» على حكومة العدو لمنعها من جزمه إلى أيّ مواجهة مع حزب الله في لبنان، نظراً للمخاطر الوجودية التي تتهدده هذه المرة. وهنا مارس السيد نصرالله حرباً نفسية جديدة وجديدة في أسلوبها، ومبتكرة في التأثير من خلال الضغط النفسي على «الإسرائيليين».

هذا على مستوى الرأي العام، تصيف الأوساط، أما على مستوى القيادة، فقد أدخل السيد نصرالله عنصر ردع جديداً أيضاً في المعادلة حين تطرق إلى الخروق الجوية «الإسرائيلية» اليومية للسيرة اللبنانية، وأضعا في هذا المجال خارطة طريق لإيقاف الخروق المذكورة، قد يعمل لاحقاً على تسريعها ربطاً بمسؤولية الدولة اللبنانية، التي في حال لم تعمد إلى معالجة هذا الخلل «الأميني السايدي» (وإنّ فعل)، حينها قد يستل السيد نصرالله من مخزونه الردعي الاستراتيجي، وسائل تعامل مع هذه الخروق وهو يقول لـ«الإسرائيليين» بشكل مشفّر، إنّ «سياسة ردع طيرانكم عن العريضة في سماننا أصبحت في متناول يدينا»، وهذا يعني الاستراتيجي يدخل إلى قواعد الاشتباك عنصراً جديداً يضاف إلى العناصر المكونة للقواعد الحالية.

وتستدرك الأوساط بالإشارة إلى أنّ السيد نصرالله، استبعد شئ «إسرائيل» حرباً جديدة ضد لبنان لأنها تحتاج إلى إذن أميركي لن تحصل عليه، لكن السيد نصرالله استخدم منطق الاستبعاد ليحدّد «الإسرائيلي» وتحديداً لرئيس الأركان غادي أيزنكوت صاحب نظرية «الصاحبة» التي تنص على ضرورة القصف العشوائي الواسع للمناطق التي تطلّق منها صواريخ على «إسرائيل»، حتى لو كان يضمن إبادة حي كامل، من أيّ مغامرة تدغدغ غورره لأنّ الكلفة الغالية تفوق بكثير جدّاً أية جباية منها.

البناء

من يروج لمقولة إن الغرب لا يريد الفوضى في لبنان؟

روزانارمّال

لا يزال تنظيم داعش ينتهج الأسلوب نفسه الذي اعتمد عليه منذ إعلان تأسيسه في معرض تقدم الجهاديين في سورية والانقسام بين فصائل تنظيم القاعدة وفق أجندات استخبارية ومصالح متشابكة في سورية والعراق. وهو أسلوب الإبهام الممزوج بثب العرّاب المطلق أينما حل أو نكّر. وعلى هذا الأساس أسهب بالاهتمام بوسائل النشر الحديثة مقدماً نماذج فريدة من القتل والتعدي لفهم هويته وترسيخ حضورها بين الأذهان على اعتبار أنّ هذه الصورة وحدها القادرة على استرجاع أعدائه نحو الاستسلام وقطع الطريق أمام تحديه وإلّا فالمسير معروف وبالمناطق نفسه، ينطلق نحو أوروبا مثيراً للربح في صفوف سكانها من باريس وصولاً إلى بروكسل، حيث يجده تنظيم إلى إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر من جهة وإلى تشد الأظفار على من جهة أخرى والتسليم بمنطق القوة التي يفرضها حيوه.

يُعد داعش بالانتقام من كل من ساهم في إطلاق حملات تكافح حضوره، فكان استهداف بلجيكا كعضو في التحالف الغربي لمكافحة الإرهاب واحداً منها، لكن الأساس يبقى في محاولة تقديم إثبات على أن التنظيم لا يزال بألف خير، رغم ما حل بحضوره في سورية بعد الدخول الروسي. التحويل على مكافحة جديداً للإرهاب بعد حادثة بروكسل قد تحتمل فرضيتين «الأولى إطلاق عملية مكثفة»، والثانية عدم استغلال الفرصة لتحويلها لمناسبة لأخذ قرار الإقتصاص من الإرهاب تماماً، كما حصل بعد تفجيرات باريس. صحيح أن تفجيرات باريس أرخت تحولاً فرنسياً كبيراً في مواقفها من سورية أولاً ولفلتها ثانياً وقد تقدمت جيداً نحو إيران

وفتحت قنوات للمساهمة بالحلول، إلا أن فرنسا لم تستطع اخذ موقف يتعدى أحاديثها في المواجهة، أي أن جل الذي جرى اتخاذ موقف فرنسي منفرد ومغاير من الأزمة من دون الدخول بزخم أو إيهان لجنودها للدفاع عن استقرار بلادهم أو الإقتصاص من الإرهاب في سورية، بل تابعت السلطات الفرنسية وتعقبت المجرمين داخل حدودها، وبالتالي ليس مؤكداً أن تكون تفجيرات بروكسل مقدمة لصحوة أوروبية وغربية نحو عملية جديداً في سورية لقتال الإرهاب. الاحتمال الأول يبقى مطروحاً بنسب محددة تأخذ إليه بعض المؤشرات، منها احتمال تقدم سياسي في جنيف بعد تقليص القوة الروسية في سورية وثانياً قرب انتهاء ولاية أوباما ورفع مهمة مكافحة الإرهاب إلى أولى أولوياته، كما وعد بعد فوزه بالولاية الثانية التي افتحتها بالقضاء على أسامة بن لادن تماشياً مع نزعته باختتام عهده، بما يدخله التاريخ الأميركي من باب العريض بعد مصالحة كوبا ورفع العقوبات عن إيران. لبنان إذا، يخضع لبروصة رفع أو هبوط نسب الاحتمالين السابقين القابلة لتغيير المشهد في أي لحظة. وفي هذا الإطار لا تزال جروده ومع بلد عرسال تقبع تحت رحمة الإرهاب ومعها 9 من عسكرييه المخطوفين الذين لم تستطع الدولة معرفة مصيرهم.

يعتبر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أن لبنان اليوم أفضل بقعة في الشرق الأوسط أميناً بفضل حوار الأفرقاء فيه وتماسكهم وبفضل الجيش، فيما تروج تقارير غربية ومحلية ما يفيد عن أنّ استقرار البلاد نابع من قرار أميركي غربي لا يريد إشاعة الفوضى حالياً في لبنان، لأنها لا تجد مصلحة في ذلك اليوم. في المقابل هدد تنظيم داعش منذ أكثر من أسبوع بفيديو بث على وسائل التواصل لبنان واللبنانيين باطرافهم كافة بالهجوم الشوك، وذلك من دون استثناء التهديد هذا

قطب سياسي؛ عام 2016 لن يكون عام انتخاب الرئيس

هتاف دهام

يقول قطب سياسي بارز إنّ عام 2016 لن يكون عام انتخاب الرئيس، وأنّ موعد تسوية لبنان الرئاسية والانتخابية والحكومية لم يكن بعد، فالواقع اللبناني يتأثر بالمعطيات الخارجية، والأزمة السورية لا تزال في مرحلة الحل المنتظر، لكن ماذا لو راجع الملف الرئاسي مكانه في ظل رهان يعتقد تيار المستقبل أنّ حزب الله سرعان ما يذهب إليه؟ لم يتعدّ عدد النواب في الجلسة السابعة والثلاثين لانتخاب الرئيس أمس، 62 نائباً، رغم حضور رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، بعدما سجل تدفق لافت لأصحاب السعادة في جلسة الثاني من آذار وصل إلى 72، والزمّ الذي إعطاه رئيس التيار الأزرق بحضوره شخصياً الجلسة السابقة، تراجع، وكلّ الدفع الذي انكبّ عليه بضرورة إنهاء الفراغ الرئاسي منذ عودته السعودية لم يثمر أيّ نتيجة تذكر، سوى خروج عدد من نواب 14 آذار عن طاعته، ومرحلة الصروح القواتي لقرارات بيت الوسط التي فرضها تحالف 14 شباط وبما انتهت إلى غير رجعة، وما رشح عن أجواء لقاء مستشار الرئيس الحريري غطاس خوري برئيس حزب القوات بسبير جمع في الملف الرئاسي لم يكن إيجابياً، لم يعد قائد معرباً بعدم مشاركة القوات في النزول إلى الشارع مع التيار الوطني الحر، ولم يستجب لطلب من أوقده بحضور كتلة الوفاق مجتمعاً على الجلسة نفسها، وترجم ذلك بغياب النواب سترديا ججع،

إيلي كيروز، شانت جانجنيان، ونائب رئيس حزب القوات جورج عدوان الذي لم يقاطع أيّ جلسة إلا نادراً، فهو وصل إلى ساحة النجمة بعد انتهاء الجلسة ومغادرة النواب، ونُصّ على رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة فرصة اللقاء به. لا جديد على الصعيد الرئاسي إلى أجل غير مسمى، فالمواقف التي أطلّتها الحريري بعد لقائه رئيس المجلس النيابي نبيه بري لم تات بأيّ جديد، فهو مستمرّ بدعم ترشيح رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية من منطلق أنّ أيّ خيار جديد إذا لم يبن على فرصة نجاحه، فستلحق به خيائنا أكثر، وتضع تياره في ظروف أكثر تعقيداً، ويبدو أنّ محطة 18 نيسان المقبلة ستلحق بسابقتها على عكس تمنيات الشيخ سعد بعلّ الفراغ الرئاسي في شهر نيسان، فليس كل ما يتمناه يدرسه، والرياح تجري بما لا تشتهي سفن وادي ابو جميل سياسياً ومالياً.



جلسة انتخاب الرئيس

السؤال ما هي خيارات القوى السياسية الأساسية؛ هل يقبل بري باعتماد نصاب النصف + واحد؛ لأحلام في النصاب الدستوري للانتخابات الرئاسية، عند رئيس المجلس الذي لم يات أمس في لقاء الأريبع على ذكر الملف الرئاسي لا من قريب ولا من بعيد، فهو قطع الطريق على ذلك أمام كل من فاتحه الأملر أو عبث البه برسائل تعتبر أن هذا النصاب من شأنه أن يوصل فرنجية إلى الرئاسية الأولى. ويعزل عن جلسة الأمس، فإنّ خيارات رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال

خفايا

يسخر وزير «وسطي» في مجالسه من الخطة التي أقرتها الحكومة لمعالجة مشكلة النفايات المتراكمة في الشوارع والمكبات العشوائية منذ أكثر من ثمانية أشهر، واصفاً الخطة المذكورة بأنها «مسكن» مؤقت لتأجيل «الانفجار»، لأنّ اللجوء إلى المطامر كوسيلة لإزالة النفايات حتى يستمرّ طويلاً حتى يعلو الصراخ مجدداً في الشارع لأنها تفتقر إلى المعايير البيئية الدولية، الأمر الذي سيستبب بأمراض وأوبئة متنوّعة خلال فصل الصيف الذي بات على الأبواب.

الذي وضعه البعض في إطار إشارة الرعب يفترض اتخاذه على محمل الجد، خصوصاً بعد تفجيرات بروكسل التي كانت قد علمت بتهديدات داعش لها مؤخراً، بعد سلسلة عمليات أمنية مرتبطة بأحداث باريس، وبالتالي فإن لبنان الذي يبلي بلاء حسناً في مجال تتبع الإرهابيين قد يكون على موعد مع عمليات انتقامية فيها بعض الاستعراض الذي لا تتخلّى عنه داعش منعاً لتكريس فكرة انهزامه أمام الحكومات التي تجهد لمكافحته.

معركة لبنان مع داعش هي معركة استنزاف بالحد الأكبر. وهذه التنظيمات التي لا تزال عاجزة عن التوغل في عمقه ضمن عملية مماثلة لما جرى في سورية أو العراق تؤكد أمراً أساسياً يدحض فكرة القرار الغربي الذي حصّن لبنان ورفع منسوب تأييد مكافحة الإرهاب الاستباقية التي شنّها الجيش في جروده، بالتعاون مع المقاومة. بالتالي فإن داعش وسواه يعرف ان لبنان يشكل بالنسبة إليها بؤرة قادرة على تجفيف قدراته، في حين يمكن له ان يستفيد من عمليات محددة في أوروبا والعالم تبقى على حضوره بدل لي حضوره أمام الإرهاب، وهي عاجزة عن ذلك في مقر دارها، فكيف تقرر الدول الغربية مثل فرنسا وغيرها من البلدان أنّ الاستقرار في لبنان مصلحة لها ولا تستطيع حماية أمنها؟

كلها حملات ترويح فقط تهدف لفض النظر عن إنجازات الجيش والمقاومة في هذا الملف. .

القوى المحلية والإقليمية سرقة الاستحقاق الرئاسي عبر خيارات مفاجئة لها مفعول الصدمة ثبت فشلها، والمعادلة الواضحة لإمكانية حدوث خرق في هذا الاستحقاق يتمثل بالتسليم بانتخاب عون رئيساً أو التسليم بفراغ طويل حتى جلاء التطورات السورية والإقليمية، فالأزمة اللبنانية مرتبطة بإحكام بالوضع في سورية. ولن يكون هناك أي اختراق في الواقع السياسي اللبناني يعزل عن اتجاه الحل السوري، فضلاً عن أنّ الحوار السعودي – الإيراني ليس أفاقه واضحاً في المدى المنظور، فالرد السعودي من رئيس الاستخبارات السعودي الأسبق الأمير تركي الفيصل كان سلبياً على طرح الرئيس الإيراني حسن روحاني.

وأمام ذلك، تتخوف قوى سياسية من حدوث اضطراب أمني يسرع من انتخاب رئيس وسطي، والسؤال هل لا تزال السعودية مع سياسة الاستقرار أم أنها لم تعد مكرّثة؟ إنّ سيناريو تدهور الوضع الأمني سلاح ذو حدين وسيلة للتحويل، فالسعودية تمتلك الرغبة وتتسعى إليها، لكنها لا تمتلك القدرة، فالوقوف الأميركي جازم بالمحافظة على الاستقرار وعدم التصعيد مع حزب الله، والرياض نتجه إلى موقف أكثر صعوبة على ضوء ما حدث في عاصمة الاتحاد الأوروبي، وستتعرض لضغوط وتنازلات أكثر، لا سيما أنّ هناك من يقول بنخبث إنّ ما تعرّضت له بروكسل هو رد سعودي على القرار التوصية الذي صدر عن برلمان الاتحاد الأوروبي بحظر إرسال السلاح إلى المملكة.



الاضرابات والاعتصامات من منطلق انتخاب الرئيس الذي يحظى بحبيرة شعبية كبيرة، والمتحرّز من متامة تعيينه من الخارج. أما الخيار الاستراتيجي الذي يبقيه الجنرال ومعهم ضمناً القوات، ورقة بيده ولم يصعه على الطاولة فهو التخلّص من اتفاق الطائف. لكن كلّ ذلك يحتاج إلى دراسة بعناية تعطي مفاعيل ناضجة وتوصل الجنرال إلى قصر بعيداً. لا تحاكي الرهانات السياسية حقيقة الواقع في الوقت الضائع، فمحاولة بعض

خليل يلتقي رئيسة صندوق النقد الدولي؛ لإعطاء الأهمية لمشاريع التنمية في القرى النائية

أضاف: «كان هوشستين وعد بري بأنه سيأتي بإجابات، وسمعت منه أنه ينتظر جواباً من إسرائيليين وسيقتله إلى المسؤولين اللبنانيين أواخر نيسان، وقد تكون خطوة يجب أن نواكبها بإصدار مراسيم النقط وتقسيم منطقة». كذلك عقد خليل لقاء في مجلس الأمن القومي مع السيدة بايل لامبرت رئيسة قسم الشرق الأوسط ومعها مسؤولو ملف لبنان. وكان التقى صباحاً مسؤولي الشرق الأوسط بايج الكسندر ونائبها مني يعقوبيان وتناول البحث البرامج والمساعدات التي تخصص للبنان وتمّ رفع قيمتها من 65 مليون دولار إلى 110 ملايين دولار. وهي تتركز بالدرجة الأولى على دعم القطاع التعليمي ومشاريع المياه والصحة. وسيتم إبرام مذكرة تفاهم مع وزارة التربية، متوقعة إبرامها الأسبوع المقبل لمساعدة المدارس الرسمية في لبنان. كما تشمل البرامج تقديم القروض الميسرة ودعم المؤسسات الصغيرة والقطاع الزراعي. ودعا وزير المال إلى «إيلاء الأهمية لمشاريع التنمية في القرى النائية، لا سيما في مجال المياه ومعالجة النفايات».

التقى وزير المالية علي حسن خليل في واشنطن رئيسة الصندوق النقد الدولي كريستين لاغار وفريقها الذين عبروا عن ارتياحهم «للاستقرار النقدي في لبنان وخطوات مالية اتخذت». وجرى التركيز على «ضرورة إنجاز الموازنة»، حيث افادهم خليل أنّه «كان هناك سدّ جزئي لهذه الفجوة بالقانون الذي صدر عن مجلس النواب» ولكن فريق صندوق النقد شدّد على «انجاز هذا الموضوع». اللقاء الثاني كان في وزارة الخزانة الأميركية مع رامين تولوي مساعد وزير الخزانة لشؤون التمويل العالمي وفريق عمله، حيث تمّ البحث في «الإجراءات المالية وفي تحييد اقتصاد لبنان واللبنانيين في تطبيق قانون منع تمويل حزب الله». وعقد خليل لقاء مع مسؤول شؤون النفط والطاقة في الخارجية الأميركية أموس هوشستين وتناول البحث ترسيم الحدود البحرية مع «إسرائيل».



شكر وزير الداخلية لنظيرته البريطانية اهتمام حكومة بلادها «بتعزيز التعاون مع الحكومة اللبنانية، خصوصاً وزارة الداخلية ومختلف أجهزتها الأمنية، وتحديداً تقديم الخبرات البريطانية في مجال التدريب وكان على صعيد مكافحة الإرهاب أو على صعيد المهمات الأمنية اليومية، ذلك أنّ لاجهزة البريطانية تجربة مميزة وخبرة متقدمة في مجال تحسين صورة رجل الشرطة وكيفية تعامله مع المواطن وتحديد العلاقة بينهما». وردّت ماي مؤكدة «ضرورة استمرار التواصل من أجل تعزيز التنسيق وتفعيل التعاون مع الجانب اللبناني وإعطائه دفعا جديداً»، واعدة «بإعطاء التوجيهات لمختلف دوائر وزارتها للمضي في هذا الاتجاه». على صعيد آخر، صودف وجود الوفد اللبناني في وزارة الداخلية البريطانية مع دعوة وجهت إلى جميع العاملين في الوزارة للوقوف دقيقة صمت حداداً على ضحايا تفجيرات باريس وبروكسل، فشارك أعضاء الوفد الوقفة التضامنية، بحضور السفير البريطاني في بيروت هوغو شورتر.

وعلى هامش لقاءاته مع المسؤولين البريطانيين، استقبل المشنوق في مقر إقامته، النائب السابق لرئيس مجلس الوزراء عصام فارس، وكان عرض للأوضاع في لبنان والمستجدات الإقليمية.

المشنوق يبحث مع نظيرته البريطانية التطورات وسبل التعاون الأمني



المشنوق وإبراهيم وشورتر مع عدد من المسؤولين البريطانيين

جدّدت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي خلال لقاءها وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، استعداد بلادها «لتعزيز التعاون الأمني مع لبنان وزيادة الدعم له من خلال قوى الأمن الداخلي اللبناني بهدف توطيد الاستقرار الداخلي ومكافحة التطرف والإرهاب». وأمضى المشنوق في اليوم الثالث من زيارته الرسمية إلى العاصمة البريطانية، برفاقه الوفد الأمني اللبناني، أكثر من ساعتين ونصف ساعة في مقر وزارة الداخلية البريطانية حيث أجرى سلسلة لقاءات تناولت تعزيز مختلف أوجه التعاون الأمني الثنائي اللبناني - البريطاني.

وأبرز من التقاهم المشنوق نظيرته البريطانية ووزيرة الدولة لالان جون هابس وسكرتير الدولة الدائم لوزارة الداخلية مارك سيدويل ومدير الشرطة ديفيد لامبرتي. أما الوفد اللبناني فقد ضمّ المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ومدير الإدارة المشتركة في الليبنات، أكثر من ساعتين ونصف ساعة في مقر وزارة الداخلية البريطانية حيث أجرى سلسلة لقاءات تناولت تعزيز مختلف أوجه التعاون الأمني الثنائي اللبناني - البريطاني. وأبلغت ماي المشنوق «تقدير الحكومة البريطانية لما يبذله لبنان من جهود وما يقوم به من إنجازات وخطوات على صعيد مكافحة الإرهاب والتطرف، إضافة إلى المساعدات والتسهيلات التي يقدمها إلى النازحين السوريين».

جانب من لقاءات خليل في واشنطن